عالم الاقتصاد

شهرية اقتصادية - متخصصة

السنة الخامسة عشر

يناير ٢٠١٩

الاهلي المصري يفتتح جناح التعقيم بمستشفى الدمرداش ومدرج الدكتور البنهاوي بكلية الطب جامعة عين شمس

السيسى : "أفريقيا هي مستقبل الاقتصاد العالمي وريادة الأعمال"

«ميركل الصغيرة».. كارينباور تسير على نهج المرأة الحديدية..

«السكري»..

منجم يبيض ذهبا للثروة القومية..

د. سعد الدين :

المستثمر يفضل مصر عن أى دولة للتسهيلات والارباح التى يحصل عليها

أنور زكرى المايسترو الذى حول دفة الجمعية المصرية للتأمين التعاونى من العجز للفائض ومن الخسائر للأرباح

الخبير الاقتصادى الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمرى الغاز
ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات لـ « رجال الاعمال »

المستثمر يفضل مصر عن أى دولة للتسهيلات والارباح التى يحصل عليها

أكد الخبير الاقتصادى الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمرى الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات، أن مصر جذبت العديد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الضخمة للاستكشافات عن حقول الغاز، وذلك بعد نجاح شركة « اينى الايطالية » فى الاستكشافات، وتحقيقها للارباح، مشيراً فى حواره الخاص لـ« رجال الاعمال »، إلى أن مصر ستقوم خلال ٥ سنوات بتوصل الغاز الطبيعى لجميع المنازل فى، مضيفاً المستثمر الآن يفضل مصر عن أى دولة لما يحصل عليه من تسهيلات وارباح، منوهاً مصر ستبدأ فى تصدير شحنات الغاز لدول العام مع بداية العام الجديد ، مشيراً إلى أنه يؤيد الدعم المادى للفقراء لانه أفضل من العينى وأفضل من أن تقوم الدولة بالتراجع عن رفع الدعم وخفض الاسعار، والذى يجنى ثماره الغنى وليس الفقيروفى السطور التالية نص الحوار...

بخبراتكم الرائدة فى مجال الغاز كيف ترى مصر بعد الاكتشافات الضخمة لحقلى غاز ظهر ونور ؟

إذا تكلمنا عن مرحلة ماضية كانت مصر فى فترة من الفترات تصدر هذا الغاز الطبيعى، وبعدها، عانت المصانع بقطاعاتها المختلفة من نقص شديد للغاز، وكنا نستوره من الخارج بالعملة الصعبة حتى لا تقف المصانع، وهذا يعطى انتباه وسبب لما حدث فى نقص الغاز، نتيجة لعدم الاهتمام بقطاع الغاز، سواء من ناحية الاستثمارات، ولا الاستكشافات للحقولولاصيانة للحقول فقل الانتاج، وتواكب مع ذلك زيادة فى

الاستثمارات والمشروعات التى تستخدم الغاز ولها طلب شديد، فزاد الاستهلاك، إلى جانب توقف مصانع الاسالة التى كانت تصدر الغاز المسال.

والحمد لله مرت تلك الفترة الصعبة « ثورة ٢٥ يناير»، ومنذ ٦ سنوات ادركت القيادة السياسية لخطورة الموقف، فقامت بعد الثورة مباشرة بوضع استراتيجية ضخمة على اساس، فتح المجال للاستثمار فى القطاع، من جميع الشركات الاجنبية والمحلية العامة والخاصة، بل وتعاونت الحكومة معهم لاجراء بحث وتنقيب عن الغاز، ومنحتهم نسب كبيرة فى المشاركة، ليبذلوا قصارى جهدهم، لتسهيل الاستثمارات فى مجال الاكتشافات للغاز، ومازالت الدولة تدعم تلك الشركات، واصبحت مصر للشركات المكتشفة لحقول الغاز نموذج فريد ومميز، لم تجده فى دولة أخرى، واصبحت الشركات تتصارع للدخول للكشف عن حقول الغاز، من أجل الربح كما فعلت شركة « اينى الايطالية» وبدأت حقول الغاز تضخ كميات أكثر من المستهدف.

وماذا عن كميات الانتاج الان فى أول ضخ لحقول الغاز؟

كمية الانتاج اليوم من الغاز بلغ ٦,٧ مليار قدم، والاستهلاك يبلغ ٦,٢ مليار قدم / يوم، بالتالى فإن مصر تعلن مع نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨ نهاية لاستيراد الغاز الطبيعى من الخارج مع وصول أخر شحنة للغاز، وتكتفى ذاتيا، لأن الانتاج يتواكب الان مع الاستهلاك.

ومع بداية العام الجديد ٢٠١٩، سنبدأ تصدير لشحنات الغاز، ولكن ليس ذلك نهاية المطاف، ولكن نطمع فى تصدير الغاز بقيمة مضافة مصنعة من خلال إنشاء مصانع بتروكيماويات كثيرة وضخمة تعمل فى مجال التصنيع وتعميق القينة المضافة .

برايك هل يعود ذلك الانتاج الوفير من الغاز على المواطن الفقير ومحدود الدخل؟

هناك بعض الاحصائيات المغلوطة من الضرورى توضحها، ومنها تعداد الاسرة التى تحصل على الغاز الطبيعى، واليوم ونحن فى ٢٠١٨ يوجد نحو ٩ مليون أسرة قامت بتوصيل الغاز الطبيعى، من أجمالى ١٨ مليون أسرة أى بنسبة ٥٠٪، والخطة الموضوعة توصيل الغاز الطبيعى لمليون و٣٠٠ ألف اسرة سنويا، ونسعى لتحقيقها، بحيث نصل بعد ٥ سنوات، ستصبح جميع المنازل فى مصر بها غاز طبيعى.

ماهو ردكم على تساؤلات الشارع فيما يتعلق بوجود وفرة من الانتاج للغاز الطبيعى، ومع ذلك هناك ارتفاعات مستمرة لاسعار استهلاك وتركيب الغاز؟

لابد من التوضيح لهذا التساؤل، فكانت الدولة تدعم الغاز الطبيعى للمنازل، ومع ذلك الدولة مستمرة فى الدعم، بمعنى أن سعر القدم مكعب بجنيه على المستهلك فسعره الاصلى ٩ جنيهات والحكومة تدعم الفارق، ولو بلغ سعره على وجه الافتراض وارتفع من جنيه إلى ٤ جنيهات، بدلا من ٩ جنيهات فإذا الغاز يباع للمواطن بثمنه الاصلى ولايوجد مكاسب او ربحيه، فهذا دعم، ولكن إذا ارتفع عن ذلك من حق المواطن يتضرر، ويتسأل عن الزيادة، مصر كانت تدعم جميع أنواع المحروقات، وعندما كانت تدعم اسطوانة البوتاجاز، فإن سعرها الأصلى على الدولة، ١٢٥ جنيه، وتباع للمواطن بـ ٥٠ جنيهاً، أى أن الدولة تدفع ٧٥ جنيه للانبوبة، ولتحقيق العدالة، الدولة لم ترفع سعر الغاز الطبيعى بالمنازل، وما حدث، الدولة تحاول الوصول به إلى المعادلة الصحيحة، إن الدعم يكون متساوى فعندما رفعت الدولة الدعم عن البوتجاز، كان لأبد أن يرفع عن الغاز، حتى يكون هناك عدالة، فكان من الضرورى رفع جزء من الدعم للغاز الطبيعى كما حدث فى البنزين والسولار، والنتيجة، الحكومة تريد ان تصبح الخدمات بتكلفتها الاصلية، وإذا ارادت دعم المواطن، فيكون بالناحية المادية، وليس دعم لسعر الخدمات .

وهل وضعت الدولة توقيت لرفع الدعم عن الطاقة والمحروقات والكهرباء وتحرير أسعارها؟

هذا هو المفروض كخطة استراتيجة أن يطبق،ولكن هناك بعض الفئات سيصبها الضرر، والمفروض كما اوضحنا اذا ارادت الدولة رفع الدعم، والحل أن يصل الدعم لمستحقيه، فعلى الحكومة أن تعطى للمواطن الفقير فرق السعر الذى ارتفع نقداً، حتى لا يتأثر، وحتى لا تظل الدولة تدعم السلعة للغنى والذى يظل يتربح منها، ومثال ذلك الفرد الذى لديه سيارة فارهه يحصل على دعم البنزين والفقير الذى يعمل باجر ضئيل لا يحصل على الدعم، وفى هذه الحالة عند رفع سعر البنزين على المحروقات، فتقوم الحكومة بتعويض الفقير، بالمال من فارق ارتفاع السعر للمحروقات، تى اذا دفع الفقير جزء من الزيادة قبل ان يدفعها يحصل على الدعم مالى،وبذلك لا يتحمل فارق الزيادة، علاوة على أن استهلاك واستخدام الغاز الطبيعى له عدة مميزات، حضارى، آمن وسهل وسريع الاستخدام، ومستمر ولا يوجد يبذل المواطن أى جهد، ولا يتعرض للسوق السودا، وسعر الغاز ثابت مثل الكهرباء والمياه، ووهو نوع من التحضر وفائدة للمجتمع، مجرد توصيل الغاز للمواطنيين، فهو راحة نفسية لهم، وكذلك توفير للجهد والحصول على الغاز افضل من البحث عن انبوبة وصعوبة الحصول عليها رغم توافر ثمنها.

وهل سيتم التسهيل على المواطن بدخوله فى منظومة الغاز عن طريق توفير نظام التقسيط؟

من الطبيعى بعد التعوويم ارتفعت تكلفة تركيب الغاز، ودخوله للمنازل، واقترح الوزير طارق الملا وزير البترول بتسهيل دخول الغاز للمواطنيين بالتقسيط، وسيتم تقسيط بمبالغ اقل من ثمن انبوبة البوتاجاز شهريا فيما لايزيد عن نصف ثمن الانبوبة، وبعد ٦ سنوات سيغطى التكلفة كاملة، وبالتالى فالحكومة قدمت التسيير للمواطن، وفى النهاية سيجد المواطن يحصل على الغاز دون ان يدفع قرش واحد، وانما يدفع فرق سعر حصل عليه، فبدل ماكان سيدفع ١٢٠ جنيه لاسطوانة البوتاجاز، اصبح يدفع ٣٠ جنيه، أى لديه وفر حوالى ٧٠ جنيه